المشاركة السياسية للمرأة العراقية

المدرس المساعد زينب ليث عباس
كلية التربية- جامعة ديالى

الملخص

ان مشاركة المرأة في الحياة السياسية مؤشر ومقياس على تقدم وتحضر المجتمع، إذ حظيت المرأة العراقية على مر العصور الماضية باهمية ورعاية خاصة بما يضمن لها تعزيز دورها التنموي في عملية البناء الاجتماعي والاقتصادي للبلد وبما يصون كرامتها ويحافظ على حقوقها. ولكن بقت ظاهرة ضعف المشاركة السياسية للمرأة وعزوفها عن المشاركة في العمليات الانتخابية او ممارسة حقها في عمليات الانتخاب قائمة لغاية هذه الفترة.

ان ظاهرة محدودية المشاركة السياسية للمرأة هي محصلة العديد من العوامل سواء كانت سياسية او اقتصادية او اجتماعية او ثقافية وتشترك اغلب بلدان العالم الثالث بهذه العوامل.

لقد تضمن بحثنا هذا ثلاث مباحث تناولنا في المبحث الاول منه منهجية البحث والتي تضمنت المشكلة التي يتناولها البحث واهمية هذا البحث والاهداف التي نحاول من خلالها الاجابة عن تساؤلات وضعت من قبل الباحثة، ثم منهجية البحث والادوات المستخدمة فيه وحدود البحث التي تضمنت ثلاثة وهي الحدود الزمانية والمكانية والبشرية، اخيراً العينة المختارة في البحث واسباب اختيارنا اياها. وجاء المبحث الثاني تحت عنوان المشاركة السياسية للمرأة والذي تضمن طرح لمفهوم المشاركة السياسية ثم شرح لما جاء في الدساتير والقوانين التي تخص المشاركة السياسية للمرأة. اخيراً طرحت اهم اسباب ضعف المشاركة السياسية للمرأة. وفسر المبحث الثالث النتائج الخاصة باستمارة الاستبيان وكانت من اهم النتائج التي توصل اليها البحث هي من ناحية الاسباب التي تحول دون

المشاركة السياسية للمرأة ان الاسباب السياسية هي السبب الرئيس إذ جاءت بنسبة ٣٤,٥٪ تلتها الاسباب الاخرى وبنسب متفاوته فسبب الموروث الثقافي جاء بنسبة ٢٤,٥٪ وعدم الوعي والامية جاء بنسبة ١٧,٥٪ اما اسباب المعتقدات الدينية فجاءت بنسبة ١٢,٥٪ واخيرا كان سبب عدم ثقة المرأة بنفسها الذي جاء بنسبة ١١٪. وان المسؤول عن عدم المشاركة السياسية للمرأة تقع على عاتق البرلمان العراقي فجاءت الاجابات بنسبة ٣٨٪، تلتها الحكومة العراقية بنسبة ٣٤,٥٪، كما تقع على عاتق منظمات المجتمع المدني فجاءت الاجابات بنسبة ٢٠,٥٪، ولم تستثنى وسائل الاعلام من هذه المسؤولية فجاءت الاجابات بنسبة ٦,٥٪، واشار احد المبحوثين الى ان المرأة نفسها المسؤولة عن ذلك فكانت اجابته تشكل نسبة ٠,٥٪. وعن اهم المسائل التي يجب ان ينص عليها الدستور لاعطاء المرأة الحرية في المشاركة السياسية فكانت حقوق ممارستها في الحياة السياسية والحق في الترشيح من اولويات الاجابات فكانت بنسبة ٣٣٪ تلتها التركيز على الكفاءات العلمية بنسبة ٢٨٪، ثم تكون حقوقها مساوية للرجل بنسبة ١٥,٥٪، وتطبيق الحقوق المنصوص عليها في المواثيق الدولية بنسبة ١١٪، وقد ثم اضافة امرين اخرين من قبل المبحوثات فضمان حقوقها داخل وخارج المنزل جاء بنسبة ٨,٥٪، واعطاء الحرية الكاملة للمرأة داخل وخارج المنزل كانت بنسبة ٤٪.

واخيراً كانت هناك عدد من التوصيات والحلول التي وضعتها الباحثة ضماناً وتعزيزاً لتواجد ومشاركة المرأة في العملية السياسية.

المقدمة

تعد مشاركة المرأة في الحياة السياسية مؤشر ومقياس على تقدم وتحضر المجتمع، إذ ان قضية مشاركة المرأة السياسية ليست بقضية عدد تكميلي لقائمة معينة، وانما هي قضية تتعلق بنوعية العناصر الممثلة وقدرتها على التعبير عن قضاياها وقضايا المجتمع وهمومه.

لقد استطاعت المرأة أن تحقق اختراقات سياسية مهمة في العديد من الدول في السنوات الأخيرة. لكن حضورها في دنيا السياسة لا يزال متواضعاً كل التواضع ولا يناسب عدد النساء وتقدم البشرية ولا يلبي الدعوة الأزلية للمساواة بين الرجل والمرأة. فلا توجد سوى ملكة واحدة في العالم وهي من دون صلاحيات سياسية.

ان ظاهرة محدودية المشاركة السياسية للمرأة هي محصلة العديد من العوامل سواء كانت سياسية او اقتصادية او اجتماعية او ثقافية وتشترك اغلب بلدان العالم الثالث بهذه العوامل. فمنها اسباب قانونية اذ لا توجد اي مساواة بين الرجل والمرأة ، وقد تقتصر ممارسة الحقوق على الرجال فقط، وقد يضمن للمرأة حق الترشيح والانتخاب ومع هذا قد تظل هذه النصوص معطلة او مبهمة لدى الغالبة. ومن العوامل ما يتعلق بالقيم الثقافية التي كرست صورا نمطية للمرأة ودورها في المجتمع ، يساعد ذلك التصورات المغلوطة عن مواقف الدين من المرأة. ومنها ـ وهذا الجزء الاخطر والاهم ـ ما يتصل بتفشي الامية بكافة انواعها في المجتمعات العربية خاصة بين الاناث. ومنها ما يتصل بالاوضاع الاقتصادية السائدة في بلدان العالم الثالث والتي تحمل المرأة عبئها بصورة أكبر خاصة في ظل تحديات العولمة والتحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

المبحث الأول
منهجية البحث

مشكلة البحث

لقد حظيت المرأة العراقية على مر العصور الماضية باهمية ورعاية خاصة بما يضمن لها تعزيز دورها التنموي في عملية البناء الاجتماعي والاقتصادي للبلد وبما يصون كرامتها ويحافظ على حقوقها. فمع صدور اول تشريع عرفه الانسان في بلاد الرافدين وفي عصر حمورابي شهدت مسلته المشهورة أولى القوانين والتشريعات التي اهتمت بالمرأة ووفرت لها الحصانة القانونية من خلال النصوص التي اعدت الشخصية القانونية للمرأة العراقية. تلتها الشريعة الاسلامية التي اكدت على نفس المبادئ والقيم الانسانية التي اكسبت المرأة دورا متميزاً في الحياة وأقرت مساواتها مع الرجل في جميع الحقوق والواجبات ووفرت لها حق المشاركة السياسية عندما أمر الله عز وجل رسوله الكريم محمد (ص) ان يأخذ البيعة من النساء استقلالا، كما اعطي لها الحق في التعلم وحق التملك باوسع معانية.

اما في العصر الحديث وما جرت من احداث مر بها العراق فقد واجهت المرأة العراقية أعظم التحديات التي أثرت وبشكل كبير على تقدمها وعلى شخصيتها، إذ اثرت الحروب المفروضة فضلا عن الحصار الاقتصادي الذي انهك قوى الاسرة العراقية عامة والمرأة خاصة، إذ تحملت العبء الاكبر من مصاعب الحياة وتراجع دورها التنموي بشكل كبير.

وتعد ظاهرة ضعف المشاركة السياسية للمرأة وعزوفها عن المشاركة في العمليات الانتخابية او ممارسة حقها في عمليات الانتخاب والترشيح لعضوية المجالس النيابية او المحلية او الانظمام للاحزاب السياسية ظاهرة ومشكلة يحتم علينا دراستها وتحديد اسبابها.

أهمية البحث

تأتي اهمية هذا البحث بالقاء الضوء على واقع مشاركة المرأة العراقية في الحياة السياسية عامة وتشخيص اهم التحديات السياسية والاجتماعية التي تواجهة المرأة العراقية والتي تحد من مشاركتها السياسية.

اهداف البحث

يمثل هدف البحث محاولة الاجابة عن تساؤلات البحث فضلاً عن تحقيق الاهداف الاتية:

١. التعرف على مفهوم المشاركة السياسية.
٢. متابعة المشاركات السياسية للمرأة العراقية عبر الداساتير المسنة في الفترات الزمنية المختلفة .
٣. الوقوف على اهم الاسباب التي تحد من المشاركة السياسية للمرأة العراقية.
٤. الوصول الى اهم الحلول للحد من ظاهرة ضعف المشاركة السياسية للمرأة العراقية.

منهجية البحث

يعد هذا البحث من البحوث الوصفية، فالوصف ركناً اساسياً من اركان البحث العلمي، ومنهجه من المناهج المستخدمة. تستخدم الدراسة الوصفية في دراسة الاوضاع الراهنة للظواهر من حيث خصائصها، واشكالها، وعلاقاتها، والعوامل المؤثرة في ذلك. وبما ان البحوث الوصفية تعد احدى الطرائق المهمة التي يمكن استخدامها لدراسة المواقف الاجتماعية ومظاهر السلوك الانساني.[١] فأن البحوث الاجتماعية والسلوكية ومنها بحثنا هذا غالباً ما تلجأ إلى هذا النوع من البحوث.

كما اتبعت الباحثة الدراسة المسحية بهدف وصف وتحليل الواقع التطبيقي والعملي لواقع مجتمع البحث، إذ انه يعد واحداً من المناهج الأساسية في البحوث الوصفية، لاهتمامه بدراسة الظروف المختلفة في مجتمع معين بقصد تجميع الحقائق واستخلاص النتائج اللازمة لحل مشاكل هذا المجتمع. وتعتمد طريقة المسح على تجميع البيانات والحقائق الجارية عن موقع معين، وهذه الطريقة لا تهتم بصفات الافراد كأفراد، ولكنها تهتم بالاحصائيات العامة التي تنتج عندما تستخلص البيانات من عدد من الحالات الفردية[٢].

ادوات البحث

لغرض انجاز متطلبات البحث استعانت الباحثة باستمارة استبيان(*) عدت لهذا الغرض اشتملت على عشرة اسئلة تضمنت اسئلة مغلقة وزعت على عينة البحث.

حدود البحث

وشملت حدود البحث ثلاث مجالات

المجال الزماني: إذا استغرق العمل الميداني الذي قامت به الباحثة في توزيع الاستمارة على الجمهور واسترجاعها عشرين يوماً وهي المدة الواقعة بين تاريخ ٩/١٦ ولغاية ١٠/٤ لهذا العام ، ولم تكن هناك أي أسباب لاختيار الحدود الزمنية غير أنها جاءت مع فترة انتهاء أعداد الاستمارة، ولكن من المصادفة فان الاستمارة وزعت تزامنا مع الحملات الإعلانية المعدة لانتخابات مجالس المحافظات.

المجال المكاني: اختارت الباحثة تطبيق الدراسة محافظة بغداد العاصمة مجالا مكانياً ولعدة أسباب منها أن بغداد تعد المحافظة الأولى من حيث التطور الثقافي وكذلك الكثافة السكانية. وإنها تعد مجتمعاً مفتوحاً بدرجة كبيرة أمام المواطنين كافة بشتى أنحاء القطر الأمر الذي يعطي لها خصوصية معينة من حيث تنوعها وتمايز تركيبها السكاني.

المجال البشري: قامت الباحثة بتوزيع ٢٥٠ استمارة استبيان على سكان المحافظة بجانبيها الكرخ والرصافة وعلى كلا الجنسين وقد وصلت عدد الاستمارات الصالحة التي تمت إعادتها إلى الباحثة ٢٠٠ استمارة، إذ أن (٢٥) استمارة لم يتم إرجاعها و(٧) أعيدت بلا إجابات و(١٣) استمارة كانت غير صالحة للبحث.

عينة البحث:

بلغ عدد افراد عينة البحث ٢٠٠ فرداً (٥٠ من الذكور) تراوحت اعمارهم بين ١٨-٧٥ سنة و(١٥٠ من الاناث) تراوحت اعمارهن بين ١٨- ٧٥سنة . في محافظة بغداد بجانبيها الكرخ والرصافة. وقد كان توزيع عدد الاستمارات للنساء بواقع (١٧٥) و(٧٥) على الرجال، إذ تم توزيع النسبة الأكبر للنساء كون البحث يتعلق بواقع المشاركة السياسية للمرأة. ووزعت نسبة بسيطة للرجال لمعرفة أرائهم حول قضية المشاركة السياسية للمرأة.

المبحث الثاني
المشاركة السياسية للمرأة العراقية

مفهوم المشاركة السياسية

برز مفهوم المشاركة السياسية للمرأة، وهو يعني حق تولي المرأة لجميع الوظائف السياسية التي يشغلها الرجل في سلطات الدولة الثلاث (التشريعية – التنفيذية – القضائية)، وانطلاقا من هذا المفهوم فإن المرأة من حقها تولي الوظائف العامة على اختلاف درجاتها، وحق الترشح وحق الانتخاب لكل مناصب الدولة المطروحة للانتخاب، وحق اشتراكها في السلطة القضائية .

ان المشاركة السياسية في أي مجتمع هي محصلة نهائية لجملة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والمعرفية والثقافية والسياسية والأخلاقية، تتظافر في تحديد بنية المجتمع المعني ونظامه السياسي وسماتهما وآليات اشتغالهما، وتحدد نمط العلاقات الاجتماعية والسياسية ومدى توافقها مع مبدأ المشاركة الذي بات معلماً رئيساً من معالم المجتمعات المدنية الحديثة، المجتمعات التي أعاد العمل الصناعي وتقدم العلوم والتقنية الحديثة والمعرفة الموضوعية والثقافة الحديثة بناء حياتها العامة وعلاقاتها الداخلية، على أساس العمل الخلاق، والمبادرة الحرة، والمنفعة والجدوى والإنجاز، وحكم القانون، في إطار دولة وطنية حديثة، هي تجريد عمومية المجتمع وشكله السياسي وتحديده الذاتي.

وتمثل المشاركة السياسية أرقى تعبير للديمقراطية لأنّها تقوم على مساهمة المواطنين والمواطنات في قضايا المدينة أو الحي أو المؤسسة. وتندرج المشاركة السياسية في إطار التعبير السياسي الشعبي وتسيير الشأن السياسي من قبل كلّ أطراف المجتمع وكلّ النساء والرجال. في البداية كانت المشاركة السياسية تقتصر على حقّ التصويت للرجال. وتحت ضغط الحركات الاجتماعية والسياسية ومع ظهور الأحزاب السياسية، تطور مفهوم المشاركة السياسية واتّخذت مظاهر متعدّدة. فاتسع مفهوم الاقتراع العام وتعمّم على أغلب الدول والأنظمة السياسية وشمل الأغنياء والفقراء والرجال والنساء وانتشرت النشاطات السياسية وكلّ التظاهرات الجمعياتية والأعمال التي تقوم على الانخراط الجمعياتي والنقابي باعتبارهما تعبيرات مختلفة للمشاركة السياسية تفترض التأطير والتعبئة الجماعية والشعور بالالتزام والمسؤولية[٣]. فالمشاركة السياسية في ظل الديمقراطية تعني ضرورة مشاركة جميع مواطني الدولة في وضع السياسة العامة وفي تسيير امور

البلد وتتجسد هذه المشاركة بما يتضمنه الدستور من حق الانتخابات والترشيح والاستفتاء لجميع المواطنين بعيداً عن اي تميز بسبب الجنس او الطائفة او القومية.. الخ

ويقصد بالمشاركة السياسية ايضاً الانشطة الطوعية التي يقوم بها الفرد وشارك من خلالها اعضاء المجتمع الآخرين سواء في اختيار النخبة الحاكمة بطريقة مباشرة او غير مباشرة أو المشاركة في صنع القرار او توجيه السياسات العامة للدولة والرقابة على تنفيذها(٤).

أخيراً فالمشاركة السياسية مبدأ ديمقراطي من أهم مبادئ الدولة الوطنية الحديثة، مبدأ يمكننا أن نميز في ضوئه الأنظمة الوطنية الديمقراطية التي تقوم على المواطنة والمساواة في الحقوق والواجبات، من الأنظمة الاستبدادية، الشمولية أو التسلطية التي تقوم على الاحتكار. مبدأ يقيم فرقاً نوعياً بين نظام وطني ديمقراطي قوامه الوحدة الوطنية، وحدة الاختلاف والتنوع والتعارض الجدلي، ونظام شمولي أو تسلطي قوامه التحاجز الاجتماعي والحرب الأهلية الكامنة التي يمكن أن تنفجر عنفاً عارياً وتدميراً ذاتياً في أي وقت. مبدأ سياسي وأخلاقي يقيم فرقاً نوعياً بين الحرية والاستبداد.

الدستور والمشاركة السياسية للمرأة العراقية

ان اول دستور للدولة العراقية الحديثة هو القانون الاساسي الصادر عام ١٩٢٥ وبموجبه فان المرأة قد حرمت من التمتع بحقوقها السياسية إذ نصت المادة (٦) منه على: "لا فرق بين العراقيين في الحقوق امام القانون وان اختلفوا في القومية والدين واللغة" وبذلك فان الدستور وبرغم انه نص على المساواة الا انه لم يذكر المساواة القائمة على اساس عدم التمييز بين العراقيين على اساس الجنس فلم ترد كلمة "الجنس" لتشمل المساواة بين الرجال والنساء. وفي مادة اخرى استبعد هذا الدستور صراحة المرأة من المشاركة السياسية إذ نصت المادة (٤٢) "لكل رجل عراقي اتم الثلاثين من العمر، ولم يكن له احدى الموانع المنصوص عليها في المادة (٣٠) ان ينتخب لعضوية مجلس النواب". وهذا دليل على حرمان المرأة من المشاركة السياسية من خلال استبعادهن من حق الترشيح والانتخاب لعضوية مجلس النواب(٥).

بعد سقوط النظام الملكي واعلان الحكم الجمهوري فان دستور ١٩٥٨ قد نص على المساواة بين جميع المواطنين دون تمييز إذ نصت المادة (٩) منه على ان

"المواطنون سواسية امام القانون في الحقوق والواجبات العامة ولا يجوز التمييز بينهم فب ذلك بسبب الجنس او الاصل او اللغة او الدين" وعلى الرغم من النص الصريح الا انه كان حق صورياً لم يطبق، على ارض الواقع فقد كانت السلطتين التشريعية والتنفيذية مناطتان بمجلس الوزراء ومجلس السيادة وهما مجلسان معينان، إذ لم تتم اية انتخابات في ظل هذا الدستور فلم تتاح للمرأة اي فرصة حقيقية للمشاركة وقد تكررت الحالة نفسها في دستور عام ١٩٦٤ المؤقت ودستور ٢١ ايلول ١٩٦٨ المؤقت حيث نصت المادة (١٩) من الدستور الاول والمادة (٢٠) من الدستور الثاني على ضمان المساواة لجميع العراقيين الا ان هذه النصوص لم تجد تطبيقاً عملياً, وبعد صدور دستور تموز لعام ١٩٧٠ الذي وردت فيه عدة مواد تؤكد المساواة بين الرجل والمرأة منها نص المادة (١٩) الا ان مشاركة المرأة خلال هذه الفترة ولغاية ٢٠٠٣ لم تكن ذات تأثير يذكر[٦].

ومن الجدير بالذكر ان دور المرأة في رسم السياسات للمجتمع العراقي لم تذكر على مدى التاريخ الا من خلف ستار الحريم باستثناء وزيرتين هما د.نزيهة الدليمي في نهاية خمسينيات القرن المنصرم، و د.سعاد خليل اسماعيل في بداية سبعينيات القرن نفسه، على الرغم من ان المرأة احرزت تقدما ملموساً على المستوى الاداري في وزارات الدولة وفي التعليم[٧].

ومنذ عام ١٩٥٨ وطوال فترة حكم نظام البعث لم توجد أية معوقات قانونية تحول دون ممارسة المرأة العراقية لحقها في التصويت او التمثيل الحكومي، الا ان مشاركة المرأة العراقية الفعلية في الحياة السياسية كانت محدوده. وحصلت أعداد كبيرة من العراقيات على شهادات عليا وكفاءات متنوعة من جامعات عالمية ومحلية، وازداد عدد المعيلات من النساء منذ بداية ثمانينيات القرن الماضي، الا ان عدد النساء المشاركات في المجلس الوطني في التسعينيات لم يتجاوز عدد الاصابع ولم تشترك اية امرأة في مجلس الوزراء أو مجلس قيادة الثورة ابداً[٨].

وجاء دستور ٢٠٠٤ والذي يعد الدستور الاول للمرحلة الانتقالية، والذي ثبت مبدأ اساسي إذ نصت المادة (١٢) "العراقيون كافة متساوون في حقوقهم بصرف النظر عن الجنس او الرأي او المعتقد او القومية او الدين او المذهب او الاصل وهم سواء امام القانون، ويمنع التمييز ضد المواطن العراقي على اساس جنسه او قوميته او ديانته او اصله" وهذا يعني ان الدستور قد قرر مبدأ المساواة بين الرجال والمرأة في المشاركة في الشؤون العامة. وبنصوص اخرى فان الدستور

قد قرر حد ادنى لنسبة تمثيل المرأة في البرلمان إذ نصت الفقرة (ج) من المادة (٣٠) على "تنتخب الجمعية الوطنية طبقاً لقانون الانتخابات وقانون الاحزاب السياسية، ويستهدف قانون الانتخابات تحقيق نسبة تمثيل للنساء لا تقل عن الربع من اعضاء الجمعية الوطنية". وقد صدر قانون الانتخابات رقم ١٦ لسنة ٢٠٠٥ ملتزماً بهذا المبدأ إذ نصت المادة (١١) منه على "يجب ان تكون امرأة واحدة على الاقل ضمن اول ثلاثة مرشحين في القائمة، كما يجب ان تكون ضمن اول ستة مرشحين في القائمة امرأتان على الاقل، وهكذا حتى نهاية القائمة". وبناءاً على ذلك فقد قدمت الاحزاب والكيانات السياسية قوائمها متضمنة اسماء مرشحات لعضوية الجمعية الوطنية وجرت الانتخابات في ٢٠٠٥/١٠/٣٠، وحصلت المرأة على نسبة من التمثيل إذ انتخبت (٨٧) امرأة من اصل (٢٧٥) نائباً يمثلون مجموع اعضاء الجمعية.

وبموجب المادة (٢٠) من الدستور التي تنص على "للمواطنين، رجالاً ونساءاً حق المشاركة في الشؤون العامة والتمتع بالحقوق السياسية بما فيها حق التصويت والانتخابات والترشيح". اعطي للمرأة الحق الدستوري الذي يؤهلها في اعتلاء اي منصب حكومي او اداري كأن تكون وزيرة او وكيل وزارة او مدير عام او رئيسة مجلس محافظة او ان تتولى اي منصب سيادي اخر بما فيها منصب رئيس الجمهورية او رئيس الوزراء. اما فيما يتعلق بمشاركة المرأة في مجلس النواب، فقد حدد الدستور ان لاتقل نسبة مشاركة المرأة في مجلس النواب عن الربع من عدد اعضاء هذا المجلس. وعند اجراء انتخابات مجلس النواب في ٢٠٠٥/١٢/١٥ حصلت المرأة على (٧٣) مقعداً من مقاعد المجلس الـ (٢٧٥) لتكون نسبة تمثيل المرأة في المجلس بحدود ٢٧٪[٩].

وبذلك فقد حدد الدستور العراقي نسبة تمثيل المرأة بان لا تقل عن الربع في مجلس النواب، ولم يشير الى وجوب ان تكون هذه النسبة في السلطات الاخرى التنفيذية، والقضائية وحتى مجالس المحافظات، لذلك فان الواقع يبين النسبة القليلة لتمثيل المرأة في الحكومة والتي لا تتناسب مع نسبة تمثيلها في مجلس النواب وهذه النسبة القليلة كانت حتى قبل الدستور الدائم فقد ضم مجلس الحكم الانتقالي وهو اول سلطة تشكل بعد تغيير النظام ثلاث نساء فقط من اصل (٢٥) عضواً، ثم جاءت الحكومة العراقية الانتقالية متضمنة مجلس رئاسي يضم ثلاثة اعضاء ورئيس وزراء ومجلس وزراء يضم (٣١) وزيراً منحت اربعة نساء فقط مناصب

وزارية. اما الحكومة الانتقالية الثانية التي شكلت عام ٢٠٠٥ فقد حصلت المرأة فيها على ٦ وزارات من اصل ٣٦ وزارة، ولم تشغل المرأة اي مو المواقع العليا (مجلس الرئاسة المكون من ثلاثة اعضاء ورئيس وزراء ونائبيه).

من جهة اخرى فان تمثيل المرأة في القضاء اقل من نسبة الذكور، إذ تشير الاحصائيات بان نسبة النساء العاملات في القضاء لا تتجاوز الـ (٢٪)، كما لم يسمح للمرأة القضائية تولي مناصب في محكمة التمييز (وهي اعلى محكمة في العراق) او في اي من محاكم الاستئناف. اما فيما يتعلق بمجالس المحافظات التي تمثل السلطة المحلية في اطار المحافظة والتي تم تشكيلها عن طريق الانتخابات التي تزامنت مع انتخابات اعضاء الجمعية الوطنية، فان نسبة تمثيل المرأة فيها اعلى من نسبتها في الحكومة او القضاء، إذ تعادل (٢٥٪) من اعضاء اغلب مجالس المحافظات ولم تصل الى هذه النسبة سوى اربع محافظات تراوحت نسبة المرأة فيها بين ٢٤٪-١٩,٥٪، فبينما كانت النسبة ٢٤٪ في صلاح الدين وميسان ، وبلغت ٢٢٪ في ذي قار، وفي كربلاء كانت النسبة ١٩,٥٪، رغم ان قانون الانتخاب وتعليمات المفوضية العليا للأنتخابات الزمت بتطبيق نظام الكوتا في انتخاب مجالس المحافظات[١٠].

أسباب ضعف المشاركة السياسية للمرأة

هناك اسباب مختلفة ومتعددة تقف حاجزاً امام مشاركة المرأة في العمل السياسي وامام ممارسة حقوقهن السياسية ومن هذه الاسباب[١١]:

١. أسباب راجعة للموروث الثقافي: إذ ترتبط هذه الاسباب بطبيعة المجتمعات العربية وهي مجتمعات يطغى عليها النظام الابوي الذي يقوم على سيطرة الرجال ودورهم الرئيس وعلى احتكارهم للفضاءات العامة والمسؤوليات في مراكز اتخاذ القرار، وعلى دونية النساء وعدم الاعترف لهن بروح المبادرة وبامكانية تولي المناصب السياسية. إذ يركز هذا النظام على تقسيم جنسي للادوار فينحصر دور المرأة في الاعمال المنزلية والوظائف التقليدية بينما يتولى الرجل القيام بكل الوظائف الاجتماعية والسياسية بدون استثناء.

٢. الاسباب السياسية: يمثل السبب السياسي في غياب التقاليد الديمقرطية في العديد من الدول العربية سواء كانت الانظمة ملكية او جمهورية وكذلك غياب الديمقراطية وقلة اهتمام المواطنين والمواطنات بالشأن السياسي رغم الاقرار بالحقوق السياسية فان ممارسة هذه الحقوق في معظم الدول العربية تتعرض الى

معوقات راجعة الى نظام الاحزاب السياسية في بعض الدول والى سيطرة القبيلة أو الى نظام الطوائف في دول اخرى. وعلى الرغم من تعددية الاحزاب المصرح بها في معظم الدول، تبقى الحالة السائدة في نظام الحزب المهيمن او السائد ولا تشارك في الانتخابات الا الاحزاب المعترف بها قانونياً وسياسياً باعتبارها احزاباً قريبة من الحزب الحاكم تقوم بمعارضة صورية وتخدم اكثر سياسة الحزب الحاكم عوض ان تتنصب كحزب منافس له. وفي هذا الوضع تكون الحالة السائدة هي قلة مشاركة المواطنات والمواطنين في العمل السياسي وعدم اهتمامهم. ونتيجة لهذا الوضع تنشأ فجوة بين المجتمع والطبقة الحاكمة بمختلف مكوناتها وفي اغلب الاحيان تحدث قطيعة بينهما. اما فيما يتعلق بنظام الطوائف، فهو نظام يقوم على تمثيل الطوائف بدرجة أولى عوض ان يكون تمثيلاً للمواطنات والمواطنين.

٣. اسباب خاصة بالمرأة: يرتبط هذا السبب بوعي المرأة بدورها ووضعها الاجتماعي في معظم الدول العربية، إذ ان عدة معوقات تحول دون المشاركة السياسية للمرأة ويمكن ان نذكر من بين هذه المعوقات عبء المسؤولية العائلية التي تتحملها المرأة دون الرجل وفقاً للتوزيع الجنسي للادوار. فتربية الاطفال والقيام بالشؤون المنزلية لا يتركن للمرأة مجالاً للاهتمام بما هو خارج العائلة. كما ان نظرة المجتمع للمرأة التي تتحمل مسؤوليات سياسية هي نظرة سلبية وغير مشجعة للاهتمام بالشأن السياسي، فالمجتمع يحمّل المرأة السياسية مسؤولية الازمات العائلية او الطلاق او الازمات الاجتماعية مثل تدهور الاخلاق وتفاقم العنف والاجرام وحتى في حالة الاعتراف بدورها في المجال السياسي غالباً ما تسند لها وظائف او مهام سياسية مرتبطة بطبيعة جنسها مثل الوظائف الاجتماعية والعائلية في الحكومات.

٤. سيادة المفاهيم البالية أو المعادية لحقوق المرأة في المجتمع وعدم تقبل المجتمع لعمل المرأة. مع تصاعد المفاهيم الخاطئة في التمييز على أساس الجنس في كافة المجالات السياسية والاقتصادية، الاجتماعية....الخ

٥. قلة وعدم وعي المرأة لأهمية مشاركتها في العمل السياسي، مع تزايد ظاهرة تفشي الأمية وانخفاض المستوى التعليمي للمرأة في كثير من الدول العربية ومناطق دول العالم الثالث وهو سبب يعرقل مساعي الارتقاء بنسب التمثيل السياسي للمرأة.

٦. تقسيم الأدوار التقليدية بين الرجل والمرأة في الأمور الاجتماعية والأسرية، إذ تتحمل المرأة دوما العبء الأكبر في تربية الأطفال ورعاية الأسرة. بالمقابل سيادة التسلط ألذكوري على ادارة الدولة ومؤسساتها وسوق العمل والاقتصاد حتى في الدول الأوربية الغربية أو الدول المتقدمة واحتكار المناصب العليا من قبل الرجال.
٧. تفشي ظاهرة الفقر في كثير من دول العالم وحصول المرأة على الحصة الأكبر من الفقر العالمي وخاصة في القارة الإفريقية والأسيوية، ومن ثم ظاهرة الاتجار بالنساء من تلك الدول الفقيرة إلى الدول الغنية واستعباد المرأة مما يؤدي إلى قبولها بالتوظيف في اي أعمال خدماتية تقليدية وبالتالي تدني رواتب النساء وضعف موقعهن الوظيفي والاقتصادي والذي يعتبر من العوائق الكبيرة امام تمكين المرأة كي تصبح عنصرا هاما ومؤثرا في مؤسسات صنع القرار.
٨. دور الصحافة ووسائل الاعلام المختلفة وخاصة الصحافة الالكترونية سريعة الانتشار المستندة الى الفكر الذكوري، في ممارسة التشويه الفكري للمرأة وإبقائها أسيرة أفكار تساهم في الحط من قدراتها على المشاركة الفعالة في النشاطات العامة في المجتمع.
٩. قلة وجود منظمات نسويه ناشطة في الدفاع الحقيقي عن المرأة دون التبعية لأحزاب سياسية مناهضة لحقوق المرأة وخاصة في الدول العربية والإسلامية ودول العالم الثالث التي تكتفي بأيجاد لجان نسوية تهدف الى تمرير سياساتها وتسويق برامجها وكسب عناصر وكوادر نسائية.

المبحث الثالث
الجانب الميداني

يتناول هذا المبحث عرضاً للنتائج واجابات المبحوثين (ذكوراً واناثاً) والتي تم التوصل اليها في ضوء الاهداف التي حددت وهي كالاتي:

أولاً: الخصائص الشخصية للمبحوثين

أظهرت نتائج الاستبيان ان غالبية المبحوثين كانوا من الاناث إذ كان عددهن (١٥٠) بنسبة مئوية بلغت ٧٥٪ قياساً إلى عدد الذكور وعددهم (٥٠) بنسبة مئوية بلغت ٢٥٪. انظر جدول رقم (١)

جدول رقم (١)
يوضح نوع الجنس للمبحوثين

الجنس	العدد	النسبة المئوية
اناث	١٥٠	٧٥٪
ذكور	٥٠	٢٥٪
المجموع	٢٠٠	١٠٠٪

وفيما يتعلق بعمر المبحوثين فقد اظهرت نتائج الاستبيان ان اغلب المبحوثين هم ممن تراوحت اعمارهم بين (٣٦-٤٥) إذ بلغ عددهم (٧٥) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت ٣٧,٥٪. وفي المرتبة الثانية جاءت الفئة العمرية ما بين (٤٦-٥٥) إذ بلغ عددهم (٤٤) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت ٢٢٪. وفي المرتبة الثالثة جاءت الفئة العمرية ما بين (٢٦-٣٥) إذ بلغ عددهم (٢٧) وبنسبة مئوية بلغت ١٣,٥٪. اما المرتبة الرابعة فقد احتلتها الفئة العمرية ما بين (١٨-٢٥)، إذ بلغ عددهم (٢٤) مبحوثاً وبنسبة بلغت ١٢٪، وفي المرتبة الخامسة جاءت الفئة العمرية ما بين (٥٦-٦٥) إذ بلغ عددهم (١٤) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت ١١٪. اما في المرتبة الاخيرة فقد جاءت الفئة العمرية ما بين (٦٦-٧٥) وبلغ عدد المبحوثين (٨) وبنسبة مئوية بلغت ٤٪. ومن هنا يمكن الاشارة لعمر غالبية المبحوثين ممن هم باعمار تتصف بالاتزان والتفكير عند اتخاذ القرارات المختلفة في الحياة. انظر جدول رقم (٢)

جدول رقم (٢)
يوضح الفئات العمرية للمبحوثين

الفئة العمرية	ذكور	اناث	العدد	النسبة المئوية
٣٦ـ٤٥	٧	٦٨	٧٥	٣٧,٥٪
٤٦ـ٥٥	٢٢	٢٢	٤٤	٢٢٪
٢٦ـ٣٥	٥	٢٢	٢٧	١٣,٥٪
١٨ـ٢٥	٦	١٨	٢٤	١٢٪
٥٦ـ٦٥	٨	١٤	٢٢	١١٪
٦٦ـ٧٥	٢	٦	٨	٤٪
المجموع	٥٠	١٥٠	٢٠٠	١٠٠٪

كما اظهرت نتائج الاستبيان ان الحالة الاجتماعية للمبحوثين قد اختلفت فقد احتلت فئة متزوج المرتبة الاولى بواقع (١٠١) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت ٥٠,٥٪. وجاءت فئة اعزب بالمرتبة الثانية بواقع (٤٨) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت ٢٤٪. اما فئة ارمل فقد احتلت المرتبة الثالثة بواقع (٤٣) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت ٢١,٥٪. وجاءت فئة مطلق المرتبة الاخيرة بواقع (٨) مبحوثين وبنسبة مئوية بلغت ٤٪. انظر جدول رقم (٣)

جدول رقم (٣)
يوضح الحالة الاجتماعية للمبحوثين

الحالة الاجتماعية	ذكور	اناث	العدد	النسبة المئوية
متزوج	٣١	٧٠	١٠١	٥٠,٥٪
اعزب	١٥	٣٣	٤٨	٢٤٪
ارمل	٣	٤٠	٤٣	٢١,٥٪
مطلق	١	٧	٨	٤٪
المجموع	٥٠	١٥٠	٢٠٠	١٠٠٪

اما على صعيد التحصيل الدراسي للمبحوثين فقد توزعت على خمسة فئات جاءت في المرتبة الاولى فئة شهادة البكالوريوس بواقع (٩٨) مبحوثاً بنسبة مئوية بلغت ٤٩٪. وفي المرتبة الثانية جاءت فئة شهادة الدبلوم بواقع (٤٩) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت ٢٤,٥٪. وجاءت فئة الشهادة الثانوية بالمرتبة الثالثة بواقع (٢٢) مبحوثاً بنسبة مئوية بلغت ١١٪. وفي المرتبة الرابعة جاءت فئة الشهادة العليا بواقع (٢١) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت ١٠,٥٪. وفي المرتبة الاخيرة

جاءت فئة الشهادة الابتدائية بواقع (١٠) مبحوثين وبنسبة مئوية بلغت ٥٪. انظر جدول رقم (٤)

جدول رقم (٤)
يوضح التحصيل الدراسي للمبحوثين

التحصيل الدراسي	ذكور	اناث	العدد	النسبة المئوية
بكالوريوس	٢٤	٧٤	٩٨	٤٩٪
دبلوم	١١	٣٨	٤٩	٢٤,٥٪
ثانوية	٨	١٤	٢٢	١١٪
شهادة عليا	٥	١٦	٢١	١٠,٥٪
ابتدائية	٢	٨	١٠	٥٪
المجموع	٥٠	١٥٠	٢٠٠	١٠٠٪

ثانياً: واقع المشاركة السياسية للمرأة العراقية

أظهرت نتائج الاستبيان ان غالبية المبحوثين يؤيدون اهمية اداء المرأة لدورها السياسي فقد اشار (١٣٤) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت ٦٧٪ من مجموع المبحوثين إلى اهمية ذلك، إذ اشار ٥٨٪ من الذكور الى اهمية ذلك فيما اشارت ٧٠٪ من الاناث لاهمية ذلك. فيما اختار (٣٦) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت ١٨٪ من المجموع الكلي إلى فئة مهمة جداً، فاشار ٢٦٪ من الذكور اليها و١٥,٣٪ من الاناث الى ذلك. واشار (٣٠) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت ١٥٪ من المجموع الكلي إلى عدم اهمية اداء المرأة لدورها السياسي فكانت نسبة الذكور ١٦٪ إلى ١٤,٧٪ من نسبة الاناث. انظر جدول رقم (٥)

جدول رقم (٥)
يوضح اجابات المبحوثين عن اهمية اداء المرأة لدورها السياسي

اهمية الدور	ذكور	%	اناث	%	العدد	النسبة المئوية
مهم	٢٩	٥٨٪	١٠٥	٧٠٪	١٣٤	٦٧٪
مهم جداً	١٣	٢٦٪	٢٣	١٥,٣٪	٣٦	١٨٪
غير مهم	٨	١٦٪	٢٢	١٤,٧٪	٣٠	١٥٪
المجموع	٥٠	١٠٠٪	١٥٠	١٠٠٪	٢٠٠	١٠٠٪

وفيما يتعلق بواقع الاسباب التي تحول دون المشاركة السياسية للمرأة فقد اظهرت النتائج ان الاسباب السياسية تأتي بالمرتبة الاولى بواقع (٦٩) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت ٣٤,٥٪ من المجموع الكلي للمبحوثين، إذ اشار إلى ذلك ٣٢٪ من الذكور بمقابل ٣٥,٣٪ من الاناث. فيما جاءت الموروث الثقافي بالمرتبة

الثانية بواقع (٤٩) مبحوثاُ وبنسبة مئوية بلغت ٢٤,٥٪ إذ اشار ١٤٪ من الذكور واشارت ٢٨٪ من الاناث بذلك. وحصلت فئة اسباب عدم الوعي والأمية على المرتبة الثالثة بواقع (٣٥) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت ١٧,٥٪ من العدد الكلي، فاجاب ٢٤٪ من الذكور و١٥,٣٪ من الاناث بذلك. اما في المرتبة الرابعة فقد جاءت فئة اسباب ومعتقدات دينية بواقع (٢٥) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت ١٢,٥٪، بعد ما اشار ١٠٪ من الذكور و١٣,٤٪ من الاناث بهذا. وجاءت فئة عدم ثقة المرأة بنفسها بالمرتبة الاخيرة بواقع (٢٢) مبحوثاً وبنسبة بلغت ١١٪ من العدد الكلي، إذ اشار ٢٠٪ من الذكور و٨٪ من الاناث بذلك. انظر جدول رقم (٦).

جدول رقم (٦)
يوضح الاسباب التي تحول دون المشاركة السياسية للمرأة

الاسباب	ذكور	%	اناث	%	العدد	النسبة المئوية
سياسية	١٦	٣٢٪	٥٣	٣٥,٣٪	٦٩	٣٤,٥٪
الموروث الثقافي	٧	١٤٪	٤٢	٢٨٪	٤٩	٢٤,٥٪
عدم الوعي والامية	١٢	٢٤٪	٢٣	١٥,٣٪	٣٥	١٧,٥٪
معتقدات دينية	٥	١٠٪	٢٠	١٣,٤٪	٢٥	١٢,٥٪
عدم ثقة المرأة بنفسها	١٠	٢٠٪	١٢	٨٪	٢٢	١١٪
المجموع	٥٠	١٠٠٪	١٥٠	١٠٠٪	٢٠٠	١٠٠٪

اما على صعيد المسؤولية التي تقع على عاتق الجهة غير المبالية في عدم المشاركة السياسية للمرأة فقد اظهرت نتائج الاستبيان ان البرلمان العراقي تقع عليها مثل هذه المسؤولية إذ اشار (٧٦) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت ٣٨٪ بواقع ٣٦٪ من اجابات الذكور و٣٨,٧٪ من اجابات الاناث. فيما جاءت فئة الحكومة بالمرتبة الثانية بواقع (٦٩) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت ٣٤,٥٪ من العدد الكلي فاشار ٣٤٪ من الذكور و٣٤,٦٪ من الاناث إلى ذلك. وحصلت فئة وسائل منظمات المجتمع المدني على المرتبة الثالثة بواقع (٤١) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت ٢٠,٥٪ بنسبة بلغت ٢٦٪ من الذكور و١٨,٧٪ من الاناث. اما في المرتبة الرابعة فقد جاءت فئة وسائل الاعلام بواقع (١٣) مبحوثاً وبنسبة بلغت ٦,٥٪ بنسبة ٢٪ من الذكور و٨٪ من الاناث. وكانت فئة المرأة نفسها بالمرتبة الاخيرة بعد حصولها على نسبة ٠,٥٪ بواقع اجابة لمبحوث واحد من الذكور فقط. من ذلك يتضح ان اسباب الموروث الثقافي تركز على العادات والتقاليد الاجتماعية

والفكرية المتخلفة والبالية والسائدة في تحديد المكانة الدنيا للمرأة في المجتمع بصفة عامة وفي المجتمع السياسي بصفة خاصة لتكريس علاقات تنبني على اساس الجنس. انظر جدول رقم (٧).

جدول رقم (٧)

يوضح المسؤول عن عدم المشاركة السياسية للمرأة

المسؤول عن ذلك	ذكور	%	اناث	%	العدد	النسبة المئوية
البرلمان العراقي	١٨	٣٦٪	٥٨	٣٨,٧٪	٧٦	٣٨٪
الحكومة	١٧	٣٤٪	٥٢	٣٤,٦٪	٦٩	٣٤,٥٪
منظمات المجتمع المدني	١٣	٢٦٪	٢٨	١٨,٧٪	٤١	٢٠,٥٪
وسائل الاعلام	١	٢٪	١٢	٨٪	١٣	٦,٥٪
المرأة نفسها	١	٢٪	-	-	١	٠,٥٪
المجموع	٥٠	١٠٠٪	١٥٠	١٠٠٪	٢٠٠	١٠٠٪

وعن اهم الوظائف التي تؤديها وسائل الاعلام لحث المرأة في المشاركة السياسية فقد اظهرت نتائج البحث ان فئة الوظيفة التثقيفية حصلت على المرتبة الاولى بواقع (١٣٤) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت ٦٧٪ من العدد الكلي وبنسبة ٥٠٪ من اجابات الذكور مقابل نسبة ٧٢,٦٪ من اجابات الاناث. وجاءت فئة الوظيفة التعليمية بالمرتبة الثانية بواقع (٥٠) مبحوثاً وبنسبة بلغت ٢٥٪ إذ بلغت نسبة اجابات الذكور ٢٤٪ وبلغت نسبة اجابات الاناث ٢٥,٤٪. اما الوظيفة الاخبارية فقد حصلت على المرتبة الثالثة والاخيرة بعدد (١٦) مبحوثاً وبنسبة بلغت ٨٪ من العدد الكلي بنسبة ٢٦٪ من اجابات الذكور مقابل نسبة ٢٪ من اجابات الاناث. انظر جدول رقم (٨)

جدول رقم (٨)

يوضح اهم الوظائف التي تؤديها وسائل الاعلام لحث المرأة في المشاركة السياسية

وظائف وسائل الاعلام	ذكور	%	اناث	%	العدد	النسبة المئوية
تثقيفية	٢٥	٥٠٪	١٠٩	٧٢,٦٪	١٣٤	٦٧٪
تعليمية	١٢	٢٤٪	٣٨	٢٥,٤٪	٥٠	٢٥٪
اخبارية	١٣	٢٦٪	٣	٢٪	١٦	٨٪
المجموع	٥٠	١٠٠٪	١٥٠	١٠٠٪	٢٠٠	١٠٠٪

عن اهم الامور التي من الواجب والضروري ان ينص عليها الدستور العراقي لاعطاء المرأة الحرية في المشاركة السياسية، فقد جاءت فئة حقوق لضمان ممارستها في الحياة السياسية والحق في الترشيح بالمرتبة الاولى بواقع (٦٦) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت ٣٣٪ وبنسبة بلغت ٤٤٪ من اجابات الذكور و٢٩,٣٪ من نسب اجابات الاناث. وحصلت فئة التركيز على الكفاءات العلمية المرتبة الثانية بواقع (٥٦) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت ٢٨٪ إذ اشارت نسب اجابات الذكور ١٦٪ و٣٢٪ من اجابات الاناث. وفي المرتبة الثالثة جاءت فئة تكون حقوقها مساوية للرجل بواقع (٣١) مبحوثاً وبنسبة بلغت ١٥,٥٪ بنسبة بلغت ٢٠٪ من اجابات الذكور و١٤٪ من اجابات الاناث. اما المرتبة الرابعة فقد احتلتها الفئة تطبيق الحقوق المنصوص عليها في المواثيق الدولية إذ بلغ عددهم (٢٢) مبحوثاً وبنسبة بلغت ١١٪ إذ اشار ٢٠٪ من الذكور و٨٪ من الاناث بذلك. وجاءت فئتين اضافيتين من اختيار المبحوثات الاناث، ففي المرتبة الخامسة جاءت الفئة ضمان حقوقها داخل وخارج المنزل بواقع (١٧) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت ٨,٥٪. اما في المرتبة الاخيرة فقد جاءت فئة اعطاء الحرية الكاملة للمرأة داخل وخارج المنزل بواقع (٨) مبحوثين وبنسبة مئوية بلغت ٤٪. انظر جدول رقم (٩)

جدول رقم (٩)
يوضح الامور التي يجب ان ينص عليها الدستور العراقي لاعطاء المرأة الحرية في المشاركة السياسية

مطالبة من الدستور	ذكور	%	اناث	%	العدد	النسبة المئوية
حقوق لضمان ممارستها في الحياة السياسية والحق في الترشيح	٢٢	٤٤٪	٤٤	٢٩,٣٪	٦٦	٣٣٪
التركيز على الكفاءات العلمية	٨	١٦٪	٤٨	٣٢٪	٥٦	٢٨٪
تكون حقوقها مساوية للرجل	١٠	٢٠٪	٢١	١٤٪	٣١	١٥,٥٪
تطبيق الحقوق المنصوص عليها في المواثيق الدولية	١٠	٢٠٪	١٢	٨٪	٢٢	١١٪
ضمان حقوقها داخل وخارج المنزل	ــ	ـ	١٧	١١,٣٪	١٧	٨,٥٪
اعطاء الحرية الكاملة للمرأة داخل وخارج المنزل	ــ	ـ	٨	٥,٤٪	٨	٤٪
المجموع	٥٠	١٠٠٪	١٥٠	١٠٠٪	٢٠٠	١٠٠٪

وقد اظهرت نتائج التحليل بما يتعلق باهم الحلول المقترحة لتطوير اداء المرأة في العمل السياسي بان فئة تعزيز ثقة المرأة بنفسها جاءت بالمرتبة الاولى بواقع (٤٦) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت ٢٣٪ بنسبة ٢٦٪ من اجابات الذكور و٢٢٪ من اجابات الاناث. وحصلت فئة المساواة بين الرجل والمرأة في برامج الاحزاب السياسية على المرتبة الثانية بعد حصولها على اجابات من قبل (٤٢) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت ٢١٪ من العدد الكلي فاشارت الاجابات الى نسبة ١٨٪ من قبل الذكور و٢٢٪ من اجابات الاناث. اما المرتبة الثالثة فقد احتلتها فئة توفير برامج توعية والمشاركة ببرامج تطوير بحصولها على اجابات من (٣٦) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت ١٨٪ بنسبة ٤٪ من اجابات الذكور و٢٢,٧٪ من اجابات الاناث. وجاءت فئة تفعيل عمل وسائل الاعلام بالمرتبة الرابعة بواقع (٢٩) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت ١٤,٥٪ بنسبة بلغت ٢٨٪ من اجابات الذكور و١٠٪ من اجابات الاناث. واشار (٢٥) مبحوثاً لفئة فتح دورات لمحو الامية بعد حصولها على المرتبة الخامسة وبنسبة مئوية بلغت ١٢,٥٪ بنسبة ١٨٪ من اجابات الذكور و١٠,٧٪ من اجابات الاناث. وفي المرتبة الاخيرة جاءت فئة الانظمام الى منظمات المجتمع المدني ودعمها مادياً بواقع (٢٢) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت ١١٪ بواقع ٦٪ من اجابات الذكور و١٢,٦٪ من اجابات الاناث. انظر جدول رقم (١٠)

جدول رقم (١٠)
يوضح اهم الحلول المقترحة لتطوير اداء المرأة في العمل السياسي

اهم الحلول	ذكور	%	اناث	%	العدد	النسبة المئوية
تعزيز ثقة المرأة بنفسها	١٣	٪٢٦	٣٣	٪٢٢	٤٦	٪٢٣
المساواة بين الرجل والمرأة في برامج الاحزاب السياسية	٩	٪١٨	٣٣	٪٢٢	٤٢	٪٢١
توفير برامج توعية والمشاركة ببرامج تطوير	٢	٪٤	٣٤	٪٢٢,٧	٣٦	٪١٨
تفعيل عمل وسائل الاعلام	١٤	٪٢٨	١٥	٪١٠	٢٩	٪١٤,٥
فتح دورات لمحو الامية	٩	٪١٨	١٦	٪١٠,٧	٢٥	٪١٢,٥
الانظمام الى منظمات المجتمع المدني ودعمها ماديا	٣	٪٦	١٩	٪١٢,٦	٢٢	٪١١
المجموع	٥٠	٪١٠٠	١٥٠	٪١٠٠	٢٠٠	٪١٠٠

النتائج

١. اشارت نتائج البحث التحليلية ان دور المرأة في المشاركة السياسية مهم إذ تبين ان اجابات المبحوثين جاءت بنسبة ٦٧٪، قياساً للاجابات الاخرى فمهمة جدا جاءت بنسبة ١٨٪ ومن الجدير بالاشارة هنا ان النساء الارامل والمطلقات يجدنها مهمة جداً.
٢. من ناحية الاسباب التي تحول دون المشاركة السياسية للمرأة تبين من خلال البحث الميداني ان الاسباب السياسية هي السبب الرئيس إذ جاءت بنسبة ٣٤,٥٪ تلتها الاسباب الاخرى وبنسب متفاوته فسبب الموروث الثقافي جاء بنسبة ٢٤,٥٪ وعدم الوعي والامية جاء بنسبة ١٧,٥٪ اما اسباب المعتقدات الدينية فجاءت بنسبة ١٢,٥٪ واخيرا كان سبب عدم ثقة المرأة بنفسها الذي جاء بنسبة ١١٪.
٣. اتضح في ضوء الدراسة الميدانية ان المسؤول عن عدم المشاركة السياسية للمرأة تقع على عاتق البرلمان العراقي فجاءت الاجابات بنسبة ٣٨٪، تلتها الحكومة العراقية بنسبة ٣٤,٥٪، كما تقع على عاتق منظمات المجتمع المدني فجاءت الاجابات بنسبة ٢٠,٥٪، ولم تستثنى وسائل الاعلام من هذه المسؤولية فجاءت الاجابات بنسبة ٦,٥٪، واشار احد المبحوثين الى ان المرأة نفسها المسؤولة عن ذلك فكانت اجابته تشكل نسبة ٠,٥٪.

٤. تشير بيانات الدراسة الميدانية إلى ان الوظيفة التي تؤديها وسائل الاعلام لحث المرأة في المشاركة السياسية هي الوظيفة التثقيفية فكانت بنسبة ٦٧٪، ثم تلتها الوظيفة التعليمية بنسبة ٢٥٪، واخيرا الوظيفة الاخبارية بنسبة ٨٪.
٥. دللت النتائج الميدانية إلى الامور التي يجب ان ينص عليها الدستور لاعطاء المرأة الحرية في المشاركة السياسية فكانت حقوق ممارستها في الحياة السياسية والحق في الترشيح من اولويات الاجابات فكانت بنسبة ٣٣٪ تلتها التركيز على الكفاءات العلمية بنسبة ٢٨٪، ثم تكون حقوقها مساوية للرجل بنسبة ١٥,٥٪، وتطبيق الحقوق المنصوص عليها في المواثيق الدولية بنسبة ١١٪، وقد ثم اضافة امرين اخرين من قبل المبحوثات فضمان حقوقها داخل وخارج المنزل جاء بنسبة ٨,٥٪، واعطاء الحرية الكاملة للمرأة داخل وخارج المنزل كانت بنسبة ٤٪.
٦. وفي ضوء الوصول الى الحلول المناسبة والمقرحة لتطوير اداء المرأة في العمل السياسي فقد اظهرت نتائج البحث الميداني ان تعزيز ثقة المرأة بنفسها من اهم الحلول فكان بنسبة ٢٣٪، ثم المساواة بين الرجل والمرأة في برامج الاحزاب وكان بنسبة ٢١٪، ثم توفير برامج توعية فكان بنسبة ١٨٪ ، وتدرجت الحلول لتصل اخيرا الى الانظمام الى منظمات المجتمع المدني فكانت بنسبة ١١٪.

التوصيات

من اجل ضمان وتعزيز تواجد المرأة في العملية السياسية في المجتمع يجب تطوير مشاركة المرأة في الأحزاب والحركات السياسية والاجتماعية المختلفة، ومنظمات المجتمع المدني التي تهتم بمختلف قضايا المجتمع او تسعى الى فتح الطريق امام مشاركة المرأة السياسية وأبراز دورها، يضاف الى ذلك الدور الكبير الذي يقع على عاتق وسائل الاعلام في تقديم البرامج التثقيفية والتوعوية من اجل تعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية وذلك من خلال:

١. تغيير وتطوير برامج الأحزاب السياسية بحيث تقر فيها المساواة بين الجنسين وممارسة التمييز الايجابي لصالح المرأة وتشجيع العنصر النسوي في تلك الأحزاب.
٢. تركيز المنظمات النسوية على زيادة وعي المرأة بأهمية المشاركة الفعالة في الحياة السياسية والنضال للوصول إلى مواقع صنع القرار والتوعية الشاملة للمجتمع من اجل تقديم الدعم المعنوي للمرأة.
٣. تقع على وسائل الاعلام مهمة العمل على التوعية الاجتماعية والثقافية بقضية المشاركة السياسية للمرأة.
٤. دعم النساء المرشحات لعضوية البرلمان او المجالس البلدية ماديا ومعنويا واعلاميا والعمل على تدريب النساء من اجل الحصول على المهارات الانتخابية والسياسية.
٥. عدم انفصال قضية المرأة عن المجتمع بحيث انه أمر يخص المرأة فقط بل إصرار المنظمات النسوية والمنظمات الحقوقية والمدنية على دحض هذه الفكرة.
٦. المطالبة بتوفير الدعم الكافي من قبل الحكومات لإنشاء مراكز بحوث في المجتمع والارتقاء بوعي المرأة أجتماعياً وسياسياً وثقافياً.

المصادر

١. دي بولد. ب. فان دارين، مناهج البحث في التربية وعلم النفس، ط٢، ترجمة نبيل نوفل واخرون، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٨٤، ص٣٦١.
٢. د. احمد بدر، اصول البحث العلمي ومناهجه، الكويت، وكالة المطبوعات، ١٩٨٦، ص٥٩٩.
(*). لاحظ نموذج الاستمارة ص ٢٠-٢١.
٣. دليل المشاركة السياسية للمرأة العربية، المعهد العربي لحقوق الانسان، http://www.aihr.org.tn/arabic/tadrib/dalilMoucharakaweb/htmlMoucharaka/1.htm#tarif
٤. دور النساء العراقيات في الحياة السياسية، اليونيفم، الاردن، ٢٠٠٦، ص٦.
٥. حقوق المرأة والدستور العراقي، المنظمة العراقية لتنسيق حقوق الانسان، العراق، ٢٠٠٦، ص١١-١٢.
٦. المصدر السابق، ص١٢.
٧. في يوم المرأة العالمي.... المرأة إلى اين؟ http://www.balagh.com/malafat
٨. وضع المرأة في العراق، تقييم حول الحقوق القانونية والواقعية للمرأة، جمعية المحامين والقضاة الامريكيين، تموز، ٢٠٠٥، ص٩.
٩. حقوق المرأة والدستور العراقي، مصدر سابق، ص١٣-١٤.
١٠. المصدر نفسه، ص١٥.
١١. انظر إلى:
١. روند بولص، دور المرأة في المشاركة السياسية، مجلة IKNN ، العدد (٧)، حزيران، ٢٠٠٨، ص٣٨-٣٩.
٢. د. بشرى العبيدي، دور المرأة في عملية صنع القرار وتولي المسؤوليات، مفهوم المشاركة السياسية للمرأة بين صناعة القرار والتبعية، مؤسسة مدارك، بغداد، ٢٠٠٨، ص٢٩-٣٠.
٣. راسم محمد الجمال، الاتصال والإعلام في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط٣، بيروت، ٢٠٠٤، ص١٥٥.
٤. اميرا الدرا، "واقع المرأة الريفية وسبل وامكانيات تطويرها: القطر العربي السوري نموذجاً"، الاعلام العربي، السنة ٤، العدد(١) حزيران/١٩٨٤، ص٩٢.

نموذج استمارة استبيان خاصة ببحث عن
المشاركة السياسية للمرأة العراقية

الاخوات والاخوه .....

بين ايديكم استمارة استبيان لبحث خاص عن المشاركة السياسية للمرأة العراقية .... جميع المعلومات التي سيتم جمعها خاضعة لمتطلبات البحث وليس لغرض اخر

يرجى تعاونكم معنا ..... مع تقديرنا واحترامنا

اولاً: معلومات ديموغرافية

الجنس

العمر

الحالة الاجتماعية

التحصيل الدراسي

ثانياً: المشاركة السياسية للمرأة العراقية

١// ما مدى اهمية المشاركة السياسية للمرأة

مهمة ☐
مهمة جداً ☐
غير مهمة ☐

٢// برأيك ما هي اهم الاسباب التي تحول دون المشاركة السياسية للمرأة

عدم الوعي والامية ☐
اسباب معتقدات دينية ☐
عدم ثقة المرأة بنفسها ☐
اسباب الموروث الثقافي ☐
اسباب سياسية ☐
اسباب امنية ☐
اسباب قانونية ☐
اخرى تذكر.....

٣// من المسؤول عن عدم المشاركة السياسية للمرأة

منظمات المجتمع المدني ☐
وسائل الاعلام ☐
الحكومة ☐
البرلمان العراقي ☐
اخرى تذكر ..... ☐

٤// ما اهم الوظائف التي تؤديها وسائل الاعلام لحث المرأة في المشاركة السياسية

اخبارية ☐
تقفيفية ☐
☐
☐

تعليمية
ترفيهية

٥// ما هي الامور التي يجب ان ينص عليها الدستور العراقي لاعطاء المرأة الحرية في المشاركة السياسية

حقوق لضمان ممارستها في الحياة السياسية والحق في الترشيح ☐
التركيز على الكفاءات العلمية ☐
تطبيق الحقوق المنصوص عليها في المواثيق الدولية ☐
تكون حقوقها مساوية للرجل ☐
اخرى تذكر .....

٦// ما اهم الحلول المقترحة لتطوير اداء المرأة في العمل السياسي

المساواة بين الرجل والمرأة في برامج الاحزاب السياسية ☐
توفير برامج توعية والمشاركة ببرامج تطوير ☐
تعزيز ثقة المرأة بنفسها ☐
تفعيل عمل وسائل الاعلام ☐
الانظمام الى منظمات المجتمع المدني ودعمها مادياً ☐
فتح دورات لمحو الامية ☐
اخرى تذكر .....